



2025; 21(3): 318-333

بسم الله الرحمن الرحيم

Omdurman Islamic University Journal for Human
Sciences (OIUJ)-(HUSC)

مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

<https://journal.oiu.edu.sd/index.php/oiuj>

<https://doi.org/10.52981/oiujhs.v21i3.3431>



ISSN: 5361-1858

تكامل الدلالة اللغوية في زمن التفكيك

حوار تأويلي بين أصول الفقه والمناهج النقدية الحديثة

The Integration of Linguistic Semantics in an Era of Deconstruction: An Interpretive Dialogue Between the Principles of Islamic Jurisprudence and Modern Critical Approaches

د. محمد حسين حسن محمد (أركيدي)¹

¹ أستاذ الأدب والنقد المساعد، كلية اللغة العربية، جامعة أم درمان الإسلامية.

البريد الإلكتروني: arekeidi@oiu.edu.sd

للاستشهاد بهذا المقال:-

د. محمد حسين حسن محمد (أركيدي)، تكامل الدلالة اللغوية في زمن التفكيك حوار تأويلي بين أصول الفقه والمناهج النقدية الحديثة، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

ISSN: 5361-1858

<https://doi.org/10.52981/oiujhs.v21i3.3431>

المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي: هل يمكن بناء نموذج تأويلي يدمج أدوات النقد الحديثة دون المساس بخصوصية النص المؤسس وسلطته في أصول الفقه؟ تتناول الدراسة هذه الإشكالية عبر منهج تأويلي يقارن بين تحليل أصول الفقه الإسلامي ونظريات التأويل الغربية الحديثة. ينطلق البحث من فرضية أن هناك نقاط التقاء منهجية بين الطرفين يمكن البناء عليها، مع التزام الحذر تجاه ما يتعارض مع طبيعة النص الشرعي. أظهرت النتائج إمكانية بناء نموذج تأويلي تكاملي. هذا النموذج يحترم خصوصية النص المؤسس ومرجعياته، ويستفيد من مفاهيم حديثة كأفق الفهم والتأويل الرمزي لتعميق الدلالة وتجديد الفهم، دون الوقوع في شرك التفكيك المطلق الذي يُلغي سلطة النص. يؤكد البحث أن هذا التكامل يعزز قدرة الفقه الإسلامي على تقديم إجابات راسخة ومعاصرة لقضايا الواقع المعقدة، مع الحفاظ على أصالة الخطاب الشرعي وهويته المنهجية. الكلمات المفتاحية: المناهج النقدية الحديثة، أصول الفقه، التأويل، التفكيك، الهرمينوطيقا، المعنى، الفهم، النص الشرعي، السياق، المقاصد.

Abstract

This research addresses a central question: **Is it possible to construct an interpretive model that integrates modern critical methodologies without compromising the sanctity and authority of foundational texts within *Usul al-Fiqh*?** The study navigates this complex issue through a **comparative hermeneutical approach**, drawing insights from both Islamic jurisprudence (*Usul al-Fiqh*) and contemporary Western theories of interpretation. It operates on the premise that a methodological convergence exists between these two intellectual traditions, which can be leveraged, provided careful consideration is given to aspects that fundamentally contradict the nature of sacred texts.

The findings indicate the **feasibility of developing an integrated interpretive model**. This proposed framework upholds the unique integrity and authoritative standing of foundational texts, while simultaneously drawing upon modern concepts such as "**horizon of understanding**" and "**symbolic interpretation**" to deepen semantic layers and foster renewed comprehension. Crucially, it achieves this without succumbing to the pitfalls of radical deconstruction, which would negate textual authority. The study asserts that this integration enhances Islamic jurisprudence's capacity to offer robust and contemporary responses to complex societal issues, all while preserving the authenticity of the sacred discourse and its inherent methodological identity.

Keywords: Modern Critical Methodologies, *Usul al-Fiqh*, Interpretation, Deconstruction, Hermeneutics, Meaning, Understanding, Sacred Text, Context, *Maqasid*.

1. مقدمة البحث

أنّ فهم النصوص يعد ركيزة أساسية في بناء المعرفة الإنسانية، وتتضاعف أهميته عند مقارنة النصوص الدينية التي تعد مرجعية محورية لدى الأفراد والمجتمعات البشرية. تاريخياً ازدهر التأويل كفن وميدان للفكر، خاصة في السياق الإسلامي حيث نشأ علم أصول الفقه ليقدّم منهجية صارمة ومنضبطة لاستكشاف دلالات النصوص الشرعية، مرسياً قواعد لغوية، ومنطقية، ومقاصدية سعياً للوصول إلى فهم عميق ومطابق لمراد الشارع. وفي المقابل، ظل الفكر الغربي الحديث يشهد تطوراً متسارعاً خاصة في القرن العشرين - في المناهج النقدية الحديثة ونظريات التأويل. هذه المناهج المتأثرة بفلسفات اللغة وما بعد البنيوية، تستمرّ تعيد مساءلة العلاقة بين القارئ والنص، وطبيعة المعنى، وحدود الفهم. وقد أفرز بعضها، مثل التفكيكية، تحديات معرفية عميقة، منها: لا نهائية الدلالة، وموت المؤلف، وتشنيت المعنى مما ألقى بظلاله على فكرة المرجعية الثابتة للنص. هذا التباين في المقاربات يُثير إشكالية محورية في فهم النصوص، وخاصة النصوص الشرعية: كيف يمكن تحقيق فهم منضبط وراسخ للنص الشرعي، يراعي غايات الشارع ومقاصده، وفي الوقت ذاته يستوعب آفاق التأويل المتجددة التي تفرضها السياقات المعاصرة، خاصة في ظل التحديات الفكرية التي تثيرها دعاوى تفكيك المعنى وتعدد القراءات؟ إن معالجة هذه الإشكالية ليست مجرد ترف فكري، بل ضرورة حتمية لضمان فعالية الخطاب الديني وقدرته على مواجهة تحديات العصر، بما يسهم في بناء معرفة إسلامية مستنيرة.

يسعى هذا البحث، بناءً على ذلك، إلى استكشاف إمكانات التكامل المعرفي والحوار البناء بين منهج علم أصول الفقه، بركائزه المتمثلة في البيان والدلالة والمقاصد والسياق، وبين نظريات التأويل الحديثة التي تبلورت مع رواد كبار أمثال بول ريكور في التأويل الرمزي، وهانز غادامير في أفق الفهم التاريخي. لا يهدف البحث إلى مجرد المقارنة السطحية، بل إلى تقديم نموذج تأويلي متكامل يوازن بدقة بين أصالة النص و رسوخ مرجعيته من جهة، ومعاصرة الفهم وقدرته على التجدد من جهة أخرى، بما يعزز القدرة على إنتاج فهم معاصر وراسخ للنص.

2. تعريفات ومفاهيم أساسية

تتطلب المقاربة الحوارية التي يتبناها هذا البحث بين أصول الفقه والمناهج النقدية الحديثة إرساء فهم مشترك للمصطلحات الأساسية التي سيبنى عليها التحليل. لذا، سيُخصص هذا القسم لتوضيح أبرز المفاهيم التي تشكل ركائز هذه الدراسة، سواء تلك المتعلقة بعلم أصول الفقه، أو بالمناهج النقدية الحديثة التي تُشكل الطرف الآخر في حوارنا التأويلي.

2.1.. مفاهيم أصول الفقه المحورية

تعدّ أصول الفقه من أعظم العلوم الشرعية قدرًا، فهي الميزان الذي تُوزن به الأحكام، والآلة التي يُستنبط بها الفقه. يقوم هذا العلم على مجموعة من المفاهيم الضابطة التي تُشكل أساس فهم النص الشرعي:

2.1.1. أصول الفقه

أصول الفقه هو العلم الذي يُعنى بالقواعد والأسس التي يُهتدى بها للوصول إلى الأحكام الشرعية العملية من مصادرها التفصيلية في القرآن والسنة والإجماع والقياس. هو الدليل والمرشد للمجتهد في رحلة استنباط الأحكام. يُبرز الإمام بهاء الدين السُّبكي، رحمه الله، مدى تداخل أصول الفقه مع علوم اللغة، خاصة علم المعاني، فيقول: "اعلم أن علمي أصول الفقه والمعاني في غاية التداخل... وإن كلّ ما يتكلم عليه الأصولي من كون الأمر للوجوب، والنهي للتحريم، ومسائل الإخبار، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والإجمال والتفصيل، والترجيح، كلها ترجع إلى موضوع علم المعاني..." (السُّبكي، ٢٠٠٣ م، ج 1، ص. 53). هذا التداخل يؤكد على البعد اللغوي العميق لأصول الفقه كعلم تأويلي، فعلم أصول الفقه يعين على فهم النصوص الشرعية بشكل صحيح، ويساعد في استنباط أحكامها، ويميز بين أدلتها المختلفة، ويحدد راجحها من مرجوحها، ويمكن من

الاجتهاد في مسائلها المستجدة التي لم يرد فيها نص صريح. وبرغم هذا العلم الضابط إلا أن الاختلاف في فهم النصوص ظاهرة طبيعية وصحية.

2.1.2. السياق

يُعدّ السياق عنصرًا حيويًا لا غنى عنه في فهم أي نص، ويزداد هذا الأهمية في فهم النصوص الشرعية. يشير السياق إلى المحيط الذي يكتنف النص ويُلقى الضوء على معناه المراد. يوضح الإمام ابن دقيق العيد أن "السياق طريق إلى بيان العلامات، وتعيين الاحتمالات، وتنزيل الكلام على المقصود منه" (ابن دقيق العيد، 2000، ج2، ص. 83). ويُعزز الإمام الزركشي هذا الفهم بقوله: "دلالة السياق... ترشد إلى تبين المجمل، والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة" (الزركشي، 1972، ج4، ص. 200-201). هذه التعريفات تُبرز أن السياق ليس مجرد محيط زمني أو مكاني، بل هو شبكة من العلاقات اللغوية وغير اللغوية التي تُعين على تحديد المعنى.

2.1.3. المقاصد الشرعية:

يعرفها (الزحيلي 1972) بأنها "الغايات والأهداف والنتائج والمعاني التي أتت بها الشريعة الغراء وأثبتتها الأحكام الشرعية، وسعت إلى تحقيقها وإيجادها والوصول إليها في كل زمان ومكان". ويحدها (الريسوني، 1995). بوصفها "... الغايات التي وُضعت الشريعة لأجل تحقيقها لمصلحة العباد". إذن تُمثل المقاصد الشرعية الغاية الكبرى والعلل الحكيمة التي من أجلها شرع الله الأحكام. هي ليست مجرد تفاصيل فقهية، بل هي الروح الكلية للشريعة التي تهدف إلى تحقيق مصالح العباد في الدارين ودرء المفسد عنهم. تُقسم هذه المقاصد إلى ثلاث مراتب رئيسية: (الضروريات) حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، (الحاجيات) (ما ترفع الحرج والعسر)، (التحسينيات) (ما يُكمل الحياة ويُزينها) (الريسوني، 1995). فهم المقاصد يُعدّ ضروريًا لعملية التأويل، فهو يوجه المجتهد نحو الفهم الذي يتوافق مع روح الشريعة وغاياتها الكلية، ويضمن عدم خروج الأحكام المستنبطة عن المصالح المعتمدة شرعًا (امحمد وزاقود، 2025).

3. تفكيك المعنى وتعدد القراءات: الحداثة أمام سلطة المرجع:

بعد أن استعرضنا الإطار المحكم للتأويل في أصول الفقه، والذي يقوم على ضبط المعنى والمرجعية النصية، ننتقل الآن لمواجهة الأطروحات التي قدمتها المناهج النقدية الحديثة. هذه المناهج، التي نشأت في سياقات فكرية مختلفة إثر تحولات معرفية عميقة، أعادت مساءلة علاقة القارئ بالنص، وحدود الفهم، بل وسلطة المعنى ذاته، مما أثار تحديات عميقة أمام فكرة المرجعية الثابتة للنص.

3.1. نظريات التأويل الحديثة:

تطورت نظريات التأويل الحديثة بشكل كبير في القرن العشرين، متأثرة بفلسفات اللغة وتحولات ما بعد البنيوية، وظهرت مدارس فكرية متنوعة أثرت على فهمنا للنص والقراءة.

3.1.1. بول ريكور والتأويل الرمزي

يُعد بول ريكور¹ (1913-2005) أحد أبرز الفلاسفة الذين تناولوا التأويل، مركزاً على محاولة التوفيق بين "هرمينوطيقا الشك" و"هرمينوطيقا الإيمان". (Ricoeur, 1974) يرى ريكور أن النص ليس مجرد كلمات، بل "عالم" يفتح للقارئ، والتأويل هو فهم هذا العالم. يؤكد على "تخصيص" (appropriation) "المعنى من قبل القارئ، مع الحفاظ على مسافة نقدية من النص. يُعنى ريكور بشكل خاص بالتأويل الرمزي وكيف تكشف الرموز عن أبعاد عميقة للوجود البشري. (Ricoeur, 1981)

3.1.2. هانز جورج غادامير² وأفق الفهم:

يقدم غادامير (1900-2002) في عمله *الحقيقة والمنهج* منظوراً يركز على دور تاريخية الفهم وأهمية التقاليد. (Gadamer, 1989) الفهم ليس محايداً، بل متشكل بواسطة "أفق الفهم" الخاص بالقارئ (تحيزاته وتوقعاته). يدعو غادامير إلى "اندماج الآفاق" (Fusion of Horizons)، حيث يلتقي أفق القارئ بأفق النص، مما يؤدي إلى فهم جديد لا يقتصر على قصد المؤلف الأصلي، بل يتجدد في كل قراءة. (Grondin, 1994) هذا الطرح يبرز الجانب التاريخي والمتحرك للفهم.

3.1.3. جاك دريدا وتفكيك البنية:

يمثل جاك دريدا (1930-2004) ومنهج *التفكيكية* (Deconstruction) تياراً حديثاً وتحدياً في الوقت ذاته. تهدف التفكيكية إلى كشف البنى الكامنة والافتراضات المسبقة في النصوص، مع التأكيد على أن اللغة نظام من العلامات يحمل دائماً تأجيلاً للمعنى. (Derrida, 1976) ويرى دريدا أن النصوص تتكون من ثنائيات متضادة، والتفكيك يكشف كيفية تقويض النص لنفسه، وكيف تتجاوز دلالاته أي محاولة لضبطها. بالنسبة له، لا يوجد "معنى متعال" أو "مرجع ثابت"؛ فالمعنى دائماً في حالة تمدد. (Derrida, 1988)

3.2. تحديات الحدائفة الفكرية:

لقد أدت هذه النظريات إلى إثارة تحديات جوهرية في فهم النصوص بشكل عام، والنصوص الدينية بشكل خاص:

¹ بول ريكور: (1913-2005) (Paul Ricoeur) فيلسوف فرنسي بارز في الهرمينوطيقا (فن التأويل). تُعد أعماله مرجعاً أساسياً لفهم العلاقة المعقدة بين اللغة، الوجود، والسرد، وأثره في فلسفة التاريخ والنقد الأدبي.

² هانز جورج غادامير (1900-2002) (Hans-Georg Gadamer) فيلسوف ألماني بارز، يُعد أحد أبرز رواد الهرمينوطيقا الفلسفية المعاصرة. تتمحور مساهمته الفكرية الكبرى في مؤلفه "الحقيقة والمنهج" (الصادر عام 1960، ولقد أثرت أفكاره بعمق في مجالات الفلسفة، والنقد الأدبي، والعلوم الإنسانية عموماً.

- زعزعة سلطة المعنى الأصلي وذلك التشكيك في إمكانية الوصول إلى "القصد الأصلي للمؤلف" أو "المعنى الوحيد" للنص.
- تزايد دور القارئ في إنتاج المعنى عبر تحويل التركيز من النص والمؤلف إلى القارئ، مما يمكن أن يؤدي إلى ذاتية مفرطة في التأويل.
- تحدي فكرة المرجعية النصية: إذا كان المعنى لا يستقر، فما قيمة النص كمرجع ثابت ونهائي، خاصة النصوص التي تتمتع بقداسة؟
- خطر التفكير اللانهائي: يمكن أن يؤدي الإفراط في تطبيق التفكيكية إلى تصور أن كل النصوص قابلة للتفكيك إلى ما لا نهاية، مما يقوض أي محاولة لاستخلاص دلالات مستقرة.

4. حوار الدلالة: جسر التأويل بين الأصول والحدثة

بعد استعراضنا لعمق المنهج الأصولي في ضبط فهم النص، وتفكيكنا للتحديات التي طرحتها المناهج النقدية الحديثة حول سلطة المعنى والمرجعية، نصل إلى المحور الأهم: محاولة بناء جسر معرفية بين أصول الفقه ونظريات التأويل الحديثة. الفرضية الأساسية هنا هي أن الاختلافات لا تعني بالضرورة التناقض المطلق، بل قد تكون هناك نقاط التقاء ومناطق حوار يمكن أن تثري فهمنا للنص.

4.1 نقاط الالتقاء: تقاطعات منهجية ومفاهيمية

على الرغم من الفروقات الجوهرية، يمكن رصد نقاط التقاء منهجية ومفاهيمية بين أصول الفقه وبعض تيارات التأويل الحديثة، لا سيما تلك التي لم تذهب إلى أقصى درجات التفكيك.

4.1.1 أهمية السياق: من أسباب النزول إلى "أفق الفهم"

يُعد السياق عنصرًا محوريًا في كلا المنهجين. في أصول الفقه، يشمل السياق أسباب النزول، والسياق اللغوي والتاريخي للنص، بهدف تحديد المراد الحقيقي للشارع (الشاطبي، 2004). في المقابل، تؤكد الهرمينوطيقا الغاداميرية على أهمية "أفق الفهم" و"تاريخية الفهم" للقارئ. (Gadamer, 1989)

نقطة الالتقاء: كلاهما يقر بأن النص لا يُفهم في فراغ. يمكن للأصوليين الاستفادة من تحليل غادامير لـ "أفق الفهم" في إدراك كيفية تشكل فهم المجتهد المعاصر وتأثره بسياقه، لتعميق الوعي الذاتي بالتحيزات المعرفية. وفي المقابل، يمكن للمناهج الحديثة أن تجد في ضوابط السياق الأصولي (كأسباب النزول) مرجعًا يُقلل من خطر الانسياق وراء "أفق الفهم" الشخصي دون ضبط، ويمنع المعنى من التشتت اللامحدود.

4.1.2. قصد الشارع مقابل "تخصيص المعنى"

يُعدُّ "قصد الشارع" ركيزة أساسية في أصول الفقه، حيث يسعى المجتهد إلى استنباط المعاني التي أرادها الله ورسوله (الشاطبي، 2004). وفي النقد الحديث، طرحت مفاهيم مثل "موت المؤلف" (Barthes, 1977) ، بينما قدم ريكور مفهوم "تخصيص المعنى" (appropriation) "حيث يأخذ القارئ معنى النص ويجعله جزءًا من وجوده." (Ricoeur, 1976)

الجسور هنا:

- تمييز النص الإلهي :النص القرآني والحديثي يختلف عن النص الأدبي البشري. قصد الشارع ليس نية فردية، بل غاية حكيمة شاملة، وهو ما تُمثله المقاصد الشرعية (الريسوني، 1995). فلا يمكن أن ينفصل هذا النص عن "مؤلفه" الإلهي.
- البحث عن "عالم النص": يمكن للأصوليين الاستفادة من فكرة ريكور عن "عالم النص" الذي يكشفه النص، فالبحث عن عالم الأحكام والهدى يتجاوز المعنى الحرفي.
- التخصيص المنضبط: يمكن لمفهوم "تخصيص المعنى" أن يتجلى في الاجتهاد الفقهي المعاصر لملائمة الأحكام للواقع، ولكن ضمن ضوابط المقاصد الشرعية والقواعد الأصولية، لضمان عدم الانفصال عن مراد الشارع.

4.1.3. البيان والدلالة مقابل التأويل الرمزي

اهتم علم أصول الفقه بـالبيان والدلالات اللغوية المختلفة (منطوق، مفهوم، عام، خاص، حقيقة، مجاز) لاستخلاص المعنى الواضح والمباشر (الرازي، 1992). بينما يُركز ريكور على التأويل الرمزي، حيث يرى أن الرموز تحمل معاني عميقة تتجاوز المعنى الحرفي. (Ricoeur, 1981)

نقطة التكامل: يمكن للأصوليين الاستفادة من تحليل ريكور لعمق الرموز وكيفية كشفها عن معاني خفية، خاصة في النصوص التي لا يُمكن فهمها بمعناها الحرفي فقط (مثل الظلمات والنور). هذا يساعد على تحقيق توازن بين الفهم الحرفي والرمزي، فكلاهما ضروري لإدراك غنى النص الشرعي.

5.2. نقاط التباين والتحفظات الأصولية

رغم نقاط الالتقاء، يجب الإقرار بوجود نقاط تباين جوهرية تتطلب من المنهج الأصولي الحذر، لا سيما في مواجهة الأطروحات التي تُفضي إلى نسبية مفرطة أو إقصاء للمرجعية.

4.2.1. الحدود بين التأويل الأصولي والتفكيك المطلق

الفرق الجوهرية يكمن في الغاية والمنهج. التأويل في أصول الفقه هو عملية ضبط للمعنى داخل حدود اللغة ومقاصد الشارع، ولا يهدف إلى إعدام المعنى (الزركشي، 1972). أما التفكيكية الدريدية، فغايتها هي كشف لا مركزية المعنى وتمدد دلالاته إلى ما لا نهاية، مما يتعارض جذرياً مع طبيعة النص الشرعي كخطاب إلهي هادف ومرجعي. (Derrida, 1976) لا يمكن قبول التفكيك الذي يؤدي إلى "تفكيك المرجع" نفسه.

4.2.2. ضرورة المرجعية الأصولية كحارس للمعنى

يُعد الحفاظ على المرجعية الأصولية أمراً حاسماً (الغزالي، 1993). فبدون ضوابط الأصول، يمكن أن يتحول النص إلى مجرد "ساحة لعب" لكل تأويل، ويُفقد قدرته على توجيه الحياة. تُشكل المقاصد الشرعية، وقواعد اللغة، وقصد الشارع، سياقاً يمنع الانزلاق نحو التفسيرات العشوائية أو النسبية المفرطة التي تُميع المعنى وتُفقد الشريعة جوهرها.

4.2.3. التعامل مع دعاوى "موت المؤلف" في سياق النص الإلهي

إن مفهوم "موت المؤلف" (Barthes, 1977) "الذي ينزع السلطة عن قصد المؤلف البشري، لا يمكن تطبيقه بالقدر ذاته على النص الإلهي. فالله تعالى هو الشارع، وله قصد وهداية أرادها من خلال خطابه؛ لذا فإن تجاهل قصد الشارع يُعد إخلالاً جوهرياً بسلطة النص، ويُحوّله إلى مجرد نص بشري محض. ولكن يمكن قبول أن القراءة تُنتج المعنى في تفاعلها مع النص، لكن ليس بمعزل عن القصد الأصلي الموجه من الشارع.

5. نحو نموذج تأويلي تكاملي: تطبيقات في ظل التحولات

لا نسعى هنا إلى دمج عشوائي للمفاهيم، بل إلى بناء نموذج منهجي يجمع بين ركائز أصول الفقه ومثانة بعض الأدوات التحليلية التي قدمتها المناهج النقدية الحديثة. قوة هذا النموذج تكمن في قدرته على تحقيق التوازن بين الإبقاء على مرجعية النص وسلطته، وبين الانفتاح على آفاق الفهم المتجددة التي تفرضها التحولات الاجتماعية والفكرية.

5.1. الركائز الأساسية للنموذج

يتكئ هذا النموذج على ركيزتين أساسيتين لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى:

5.1.1. ضوابط أصول الفقه الراسخة

هذه الضوابط هي الأساس غير القابل للتنازل عنه، وهي بمثابة الإطار المرجعي الذي يضمن صحة الفهم وسلامته من الزيغ والانحراف. وتشمل:

- **الدلالة اللغوية المحكمة:** تحديد المعاني اللغوية للألفاظ بدقة، عبر قواعد المنطوق والمفهوم، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والحقيقة والمجاز. هذه القواعد ترسي أساس الفهم الأولي (الزركشي، 1972).
- **اعتبار السياق الشامل:** لا يقتصر على أسباب النزول وأسباب الورود، بل يشمل السياقات الثقافية والتاريخية والاجتماعية التي أحاطت بالنص عند تنزيله.
- **تحقيق المقاصد الشرعية:** يُعد فهم مقاصد الشارع الكلية والجزئية شرطاً أساسياً لضمان أن يكون التأويل مُحققاً لمصالح العباد ومتفقاً مع روح الشريعة (الريسوني، 1995).
- **مراعاة البيان النبوي:** فهم كيفية تفصيل السنة النبوية لعموميات القرآن وتوضيحها لمجملاته، ودورها كمصدر تشريعي وتأويلي ثانٍ.

5.1.2. آفاق التأويل الحديثة المنتقاة

- هنا يجب انتقاء المفاهيم والأدوات التي تثري الفهم دون أن تقوض المرجعية، مع الحذر الشديد من كل ما يؤدي إلى تفكيك المعنى وإسقاط سلطة النص. بحيث يمكن الاستفادة من الآتي:
- **مفهوم "أفق الفهم" لغادامير:** لزيادة وعي المجتهد/القارئ بـ"تاريخية الفهم الذاتي"، وكيف تتأثر قراءاته بخلفياته المعرفية. هذا الوعي يُعينه على تجاوز تحيزاته غير الواعية.
 - **التأويل الرمزي لريكور:** للاستفادة في كشف الأبعاد العميقة للنص، خاصة في الآيات ذات الدلالات الرمزية أو الاستعارية التي تتجاوز المعنى الحرفي الظاهر.
 - **الوعي بـ"تمدد الدلالة" (دون تفكيكها):** الإقرار بأن النص الحي يتفاعل مع قراءات متعددة عبر الأجيال، وأن المعنى يمكن أن يتجدد ويتوسع ليشمل تطبيقات معاصرة، طالما أن هذا لا يناقض المعنى الأصلي ولا يتعارض مع المقاصد الشرعية. هذه ليست تفكيكية بالمعنى الديردي، بل هي تجديد للفهم ضمن إطار النص.

5.2. آلية عمل النموذج المتكامل:

تتمثل آلية عمل هذا النموذج في عملية تفاعلية دائرية تبدأ من النص وتعود إليه:

1. **القراءة الأصولية الأولية**: تبدأ بفهم النص من خلال أدوات أصول الفقه البحتة (الدلالات اللغوية، السياق المباشر، أسباب النزول... إلخ).
2. **التأمل النقدي لـ"أفق الفهم"**: يعي القارئ/المجتهد تأثير سياقه المعاصر وخلفياته الثقافية على قراءته، ويحاول أن يضعها في الاعتبار.
3. **الاستعانة بالأدوات الحديثة (بانتقاء)**: إذا تطلب النص ذلك، يتم اللجوء إلى أدوات التأويل الرمزي أو تحليل الطبقات الدلالية العميقة، خاصة في النصوص التي لا يُكتفى فيها بالمعنى الظاهر.
4. **العودة إلى المقاصد والضوابط الأصولية**: يُعاد التأويل إلى ميزان المقاصد الشرعية والضوابط الأصولية لضمان عدم خروجه عن مراد الشارع، وعدم تناقضه مع الكليات الثابتة للشريعة.
5. **إنتاج الفهم المعاصر**: صياغة فهم للنص يكون راسخًا في أصوله، وفي الوقت نفسه ملائمًا للسياقات المعاصرة، وقادرًا على الإجابة على تحديات الواقع.

5.3. تطبيقات تأويلية في ظل التحولات المعاصرة

إن تطبيق هذا النموذج التأويلي المتكامل يمكن أن يسهم بفاعلية في معالجة العديد من القضايا المعاصرة، وتقديم رؤى إسلامية أصيلة ومستجيبة لتحديات العصر:

5.3.1. تحليل تأويلي: نص قرآني حول حرية الدين (آية: لا إكراه في الدين)

لنتناول قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: 256].

• القراءة الأصولية الأولية:

(أ). **الدلالة اللغوية**: "لا إكراه" نفي مطلق لوجود الإكراه، أو نهى عن الإكراه. "تبين الرشد من الغي" جملة تعليلية، تدل على وضوح الحقيقة بحيث لا تحتاج إلى إيجاب.

(ب). **أسباب النزول/السياق المباشر**: نزلت في سياق دخول الأنصار في الإسلام بعد أن كان بعض أبنائهم قد تهودوا قبل البعثة، فأراد آباؤهم إكراههم على الإسلام (ابن كثير، 1419هـ. (1/ 459)). السياق يشير إلى حرية الاختيار في العقيدة.

(ج). **المقصد الشرعي**: حفظ الدين من المقاصد الضرورية، وحرية الاختيار العقدي هي أساس هذا الحفظ من جهة الفناعة الذاتية، فلا قيمة لدين مكره عليه. المقصد الأسمى هو العدل والرحمة. وبهذا يلتقي المقصد مع

مقتضى العدل والرحمة، وهما من المقاصد الكلية العليا في التشريع الإسلامي (الشاطبي، 2005؛ ابن عاشور، 2001).

وقد أكد ذلك عدد من الباحثين المعاصرين، منهم طه عبد الرحمن في تفكيكه للبعد الأخلاقي للحرية العقدية (عبد الرحمن، 2000)، ومحمد الطاهر بن عاشور في "مقاصد الشريعة الإسلامية" حيث قرر أن الإيمان الحقيقي لا يقوم إلا على الاقتناع الذاتي (ابن عاشور، 2001). كما ناقش محمد سليم العوا (2005) في "الحرية الدينية في الإسلام" هذا المبدأ باعتباره أساساً للعدل في العلاقات الدينية داخل الدولة الإسلامية.

ويؤكد محمد عبد الله دراز (2007) في "الدستور الخلفي في الإسلام" أن الإكراه يُفسد جوهر التدين، وأن الدين لا يتحقق إلا من خلال حرية الإرادة، لأن الإيمان فعل قلبي لا يُفرض، ما يجعل الآية قاعدة تفسيرية لا لواقع فقهي فحسب، بل لبنية التوجيه الديني بأكملها.

• التأمل النقدي لـ"أفق الفهم":

- القراء المعاصرون يعيشون في سياق عالمي يُعلي من قيم الحرية الفردية وحقوق الإنسان، مما يجعلهم أكثر حساسية لمفهوم "الإكراه" وأوسع في فهم دلالات "لا إكراه". قد يتأثر هذا الأفق بالتجارب التاريخية للصراعات الدينية أو سياسات الإكراه.

• الاستعانة بالأدوات الحديثة (بانتقاء):

- التأويل الرمزي لـ"الرشد من الغي": "يمكن قراءة التبيين ليس مجرد وضوح عقلي سطحي، بل إشارة إلى نور الهداية الوجودي الذي يتجلى للقلب، والذي لا يمكن قسره. "الرشد" هنا ليس مجرد طريق، بل حالة من الاستقامة الداخلية التي تتطلب إرادة حرة.

• العودة إلى المقاصد والضوابط الأصولية:

- النهي عن الإكراه ليس مطلقاً إلى درجة إلغاء حدود الله في الردة أو الجهاد الدفاعي، لكنه محدد بسياق إجبار الناس على الدخول في الإسلام. المقصد هو حرية الاعتقاد والضمير، وليس إطلاق يد الناس للعبث بأصول الدين أو التعدي على المجتمع. هذه الآية تؤسس لمبدأً أساسياً في العلاقات بين الأفراد والجماعات في مسائل العقيدة.

• إنتاج الفهم المعاصر:

- الآية تؤسس لمبدأ حرية الاعتقاد كقيمة إسلامية أصيلة، وأن الإيمان الحقيقي ينبع من القناعة لا الإكراه. في سياق معاصر، يمكن فهم هذه الآية كقاعدة أساسية تدعم المواطنة المشتركة والتعايش السلمي بين أصحاب الأديان المختلفة، وتدحض أي دعاوى لفرض الدين بالقوة. هذا الفهم يُعزز من قدرة الخطاب الإسلامي على التفاعل مع الخطاب الحقوقي العالمي، ويُقدم رؤية دينامية للشريعة لا تتعارض مع قيم الحرية والعدالة.

5.3.2. معالجة قضايا المواطنة والتعايش

يمكن تطبيق النموذج في تأويل النصوص التي تتحدث عن العلاقة مع غير المسلمين. بالنظر إلى المقاصد الكلية للشريعة في العدل والرحمة، وفهم دلالات "الموالاتة" و"البراءة" في سياقاتها التاريخية (التي غالباً ما ارتبطت بالولاء السياسي والتحالفات الحربية لا بالتعايش اليومي)، يمكن تقديم رؤية إسلامية تدعم المواطنة المشتركة والتعايش السلمي في المجتمعات الحديثة. فالنموذج يساعد على التمييز بين السياق الزمني لنزول بعض النصوص، وبين المقاصد الكلية الخالدة للشريعة، التي تحض على العدل والإحسان مع الجميع.

5.4. تعزيز القدرة على إنتاج فهم معاصر وراسخ للنص

إن الهدف الأسمى من هذا النموذج ليس مجرد الحوار النظري، بل هو تعزيز القدرة العملية للمجتهدين والمفكرين على إنتاج فهم للنص الشرعي يتسم بالخصائص التالية:

• **الرسوخ في الأصل:** ضمان أن يكون الفهم مستنداً إلى الأصول الشرعية الثابتة، وغير منفصل عن مرجعية النص وسلطته.

• **المعاصرة في الأفق:** أن يكون هذا الفهم قادراً على التفاعل مع التحديات الفكرية والواقعية للعصر، ويُقدم إجابات شافية ومقنعة.

• **الاستمرارية والتجدد:** أن لا يكون فهماً جامداً، بل نموذجاً يمكن أن يتطور ويتجدد مع تغير السياقات، مع الحفاظ على الأطر الثابتة.

• **القدرة على البناء الحضاري:** أن يُساهم هذا الفهم في بناء حضارة إنسانية راشدة، تستمد قوتها من قيم الدين وتتفاعل بفاعلية مع الواقع.

6. النتائج والتوصيات

بعد رحلة تأويلية استكشفتنا إمكانيات الحوار والتكامل بين علم أصول الفقه، والمناهج النقدية الحديثة، بهدف بناء نموذج تأويلي يحترم خصوصية النص المؤسس وسلطته، وتوصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

6.1. النتائج

لقد أظهرت هذه الدراسة، تحقيقاً لهدفها المركزي المتمثل في استكشاف إمكانية بناء نموذج تأويلي يجمع بين الأصالة والمعاصرة، النتائج الأساسية التالية:

- أثبت البحث أن علم أصول الفقه يمثل بالفعل نموذجاً تأويلياً شاملاً ومحكماً. بضوابطه اللغوية، والسياقية، والمقاصدية، يتعمق هذا النموذج في مراد النص وغاياته، مما يوفر إطاراً راسخاً لاستنباط المعاني والأحكام. هذا يؤكد قدرة الأصول على إثراء الحوار الفلسفي حول طبيعة اللغة والنص والمعنى.
- **حتمية الحوار مع تحديات الحداثة:** كشفت المناهج النقدية الحديثة، خاصة ما يتعلق بتفكيك المعنى وتعدد القراءات، عن تحديات معرفية حقيقية لسلطة المرجع واستقرار الدلالة. هذا يؤكد أن انفتاح أصول الفقه على هذه التحديات ليس خياراً، بل ضرورة لتعميق الفهم وتقديم إجابات أصيلة وناجعة لها، دون الوقوع في الذوبان أو فقدان الهوية.
- **إمكانية التكامل المعرفي المشروط:** بين البحث وجود جسور معرفية حقيقية بين أصول الفقه وبعض مقاربات التأويل الحديثة (مثل هرمينوطيقا غدامير وريكور). (يمكن الاستفادة من مفاهيم كـ"أفق الفهم" و"التأويل الرمزي" في تعميق فهمنا للطبقات الدلالية في النص ولوعي القارئ الذاتي، على أن يتم ذلك دون المساس بسلطة النص الشرعي كمرجع مؤسس، وتجنباً لأخطار التفكيك المطلق الذي يلغي المعنى والقصد.
- **تأكيد خصوصية النص المؤسس:** أكد البحث على أن النص الشرعي (القرآن والسنة) يتمتع بخصوصية جوهرية تختلف عن النصوص الأدبية البشرية. هو خطاب إلهي ذو غاية وهدى، وبالتالي فإن مقاربات "موت المؤلف" أو التفكيك المطلق التي تلغي ثبات المعنى ومرجعيته لا تنطبق عليه بشكل تام.
- **فعالية النموذج التأويلي التكاملي المقترح:** يُسهم النموذج التأويلي الذي طرحه البحث، والذي يدمج ضوابط أصول الفقه مع الأدوات التحليلية الحديثة المنتقاة، في تعزيز قدرة الخطاب الإسلامي على إنتاج فهم معاصر وراسخ للنصوص الشرعية. وقد أظهرت التطبيقات العملية قدرته على معالجة القضايا المعقدة بفاعلية، وتقديم رؤى إسلامية مستنيرة تسهم في البناء الحضاري.

6.2. التوصيات

بناءً على النتائج المتحققة، وتأكيداً لأهمية تعزيز الحوار المعرفي وتطوير آليات الفهم، نوصي بما يلي:

• تشجيع البحوث البينية المتعمقة: ندعو إلى دعم البحوث البينية التي تجمع بين أصول الفقه ونظريات التأويل والفلسفات الحديثة، مع الحفاظ الصارم على الهوية المنهجية لكل علم، بهدف إثراء الرؤى وفتح آفاق جديدة للفهم المشترك.

• تطوير مناهج تعليم أصول الفقه: نقترح تطوير مناهج تعليم أصول الفقه في المؤسسات الأكاديمية بإدخال مقاربات نقدية مقارنة. هذا سيعزز وعي الطلاب بالتحديات الفكرية المعاصرة ويُمكنهم من التعامل معها بوعي ومنهجية.

- تأسيس مركز بحثي متخصص: نوصي بتأسيس مركز بحثي متخصص في "التأويل الإسلامي المعاصر" يجمع بين علماء الشريعة، والفلاسفة، واللغويين، والنقاد الأدبيين، لإنتاج بحوث ودراسات متقدمة تسهم في ترسيخ هذا النموذج التأويلي التكاملي.

- دعوة المؤسسات الفقهية لتبني النموذج: نحث الجامعات الفقهية والمراكز البحثية على تبني النموذج التأويلي التكاملي المقترح، وتطويره، وتطبيقه على قضايا فقهية وتشريعية معاصرة لتقديم حلول مستنيرة تستجيب لمتطلبات الواقع المتجدد.

- تعميق النقد الأصولي للمناهج الحديثة: يجب تطوير النقد الأصولي للمناهج الحديثة بشكل أعمق. الهدف ليس الرفض لمجرد الرفض، بل فهم جذورها الفلسفية وتقديم بدائل أصولية أصيلة تعالج الإشكاليات التي طرحتها تلك المناهج، مع إبراز نقاط التوافق والاختلاف الجوهرية.

• تحفيز الحوار المتبادل بين الأصوليين والنقاد :

○ للأصوليين: نوصي بضرورة الانفتاح الواعي على المناهج النقدية الحديثة (مثل الهرمينوطيقا، والتحليل السيميائي، ونظريات التلقي)، وذلك بهدف توسيع أفق الفهم، وإدراك آليات إنتاج الدلالة المعقدة في النصوص، وتعميق الوعي بـ"أفق الفهم" الذاتي.

○ للمختصين في النقد الأدبي والثقافي: ندعو النقاد العرب إلى التعمق في أصول الفقه بوصفه منهجاً قرائياً متكاملًا وراسخًا. فأصول الفقه تمتلك منظومة دقيقة لضبط الدلالة، وتحليل السياق، وفهم المقاصد، وهي أدوات منهجية يمكن تطويعها بفاعلية لقراءة النص الأدبي قديمه ومعاصره.

• تطوير مناهج دراسية مشتركة: نوصي بضرورة تطوير مناهج دراسية مشتركة أو وحدات تدريسية متكاملة تجمع بين تخصصات أصول الفقه، ونظريات التأويل الحديثة، والنقد الأدبي، في أقسام الدراسات العليا، لتعزيز التكوين البيني للباحثين وصقل قدراتهم على المقاربة التأويلية المتكاملة للنصوص.

7. قائمة المراجع:

المراجع العربية

1. ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور. (2001). مقاصد الشريعة الإسلامية (3 مجلدات). مكتبة الأوقاف القطرية.
2. ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي. (2000). إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام (ج2). دار الحديث.
3. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر. (د.ت). تفسير القرآن العظيم. دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون.
4. الأصفهاني، أبو الفضل محمود بن أحمد بن محمد. (د.ت). بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (تحقيق محمد مظهر بقا، ج1). دار المدينة المنورة.
5. الرازي، فخر الدين محمد بن عمر. (1992). الكاشف عن أصول الدلائل وفصول العلال (تحقيق أحمد حجازي السقا). دار الجيل.
6. الريسوني، أحمد. (1995). نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي (ط4). المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
7. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1972). البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، ج4). المكتبة العصرية.
8. السبكي، بهاء الدين أحمد بن علي. (د.ت). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح (ج1). دار الكتب العلمية.
9. الشافعي، محمد بن إدريس. (1990). الرسالة (تحقيق أحمد شاكر، ط2). دار التراث.
10. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (2004). الموافقات في أصول الشريعة (تحقيق مشهور حسن سلمان، ط2). دار ابن الجوزي.
11. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد. (1993). المستصفي من علم الأصول (تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي). دار الكتب العلمية.
12. العوا، محمد سليم. (2005). الحرية الدينية في الإسلام (أو الحريات العامة في الدولة الإسلامية). دار الشروق.

13. حيدر، فريد عوض. (1999). *السياق في التراث النقدي والبلاغي*. الهيئة المصرية العامة للكتاب.
14. حمادي، إدريس. (2009). *مفهوم السياق في اللسانيات والتداوليات*. دار رؤية للنشر والتوزيع.
15. محمد بوعزة. (2018). *تأويل النص: من الشعرية إلى ما بعد الكولونيالية*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
16. مصطفى سليمان امحمد، & حسام الدين أحمد زاقود. (2025). *إعمال المقاصد الشرعية في الاجتهاد*. مجلة *الشريعة والقانون*، 6(1)، 76-92.
17. عروي، محمد. (2004). *مفهوم النص: دراسة في آفاق اللسانيات التداولية* (ط2). دار الثقافة.

المراجع الأجنبية

1. Barthes, R. (1977). The Death of the Author. In *Image, Music, Text* (S. Heath, Trans., pp. 142–148). Hill and Wang.
2. Derrida, J. (1976). *Of Grammatology* (G. C. Spivak, Trans.). Johns Hopkins University Press.
3. Derrida, J. (1978). *Writing and Difference* (A. Bass, Trans.). University of Chicago Press.
4. Derrida, J. (1988). *Limited Inc.* Northwestern University Press.
5. Gadamer, H.-G. (1989). *Truth and Method* (J. Weinsheimer & D. G. Marshall, Trans., 2nd rev. ed.). Crossroad.
6. Grondin, J. J. (1994). *Introduction to Philosophical Hermeneutics*. Yale University Press.
7. Ricoeur, P. (1970). *Freud and Philosophy: An Essay on Interpretation* (D. Savage, Trans.). Yale University Press.
8. Ricoeur, P. (1974). *The Conflict of Interpretations: Essays in Hermeneutics* (D. Ihde, Ed.; K. McLaughlin, Trans.). Northwestern University Press.
9. Ricoeur, P. (1976). *Interpretation Theory: Discourse and the Surplus of Meaning*. Texas Christian University Press.
10. Ricoeur, P. (1981). *Hermeneutics and the Human Sciences: Essays on Language, Action and Interpretation* (J. B. Thompson, Ed. and Trans.). Cambridge University Press.